**ملخص البحث**

تكامل يهدف البحث إلى دراسة إمكانات دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم الفقهي مع الحفاظ على الخصوصية المعرفية للفقة الإسلامي. يبدأ البحث بتعريف الذكاء الاصطناعي وأنماطه الأساسية، ثم يستعرض تطور توظيفه في المجالات التربوية، مع التركيز على التعليم الشرعي. يناقش البحث خصائص المعرفة الفقهية ومصادرها، ويحلل المناهج التقليدية في تدريس الفقه والتحديات المرتبطة بها، مع التأكيد على الحاجة إلى أدوات مساندة لا تمس جوهر الاجتهاد. يُبرز البحث مبررات دمج الذكاء الاصطناعي مثل تسهيل الوصول إلى المادة الفقهية، دعم التحليل، تحسين كفاءة جمع الأدلة، ومعالجة تعدد المصادر. كما يوضح الضوابط الشرعية والمعرفية والأخلاقية لتوظيف التقنية. ويتناول آليات الدمج من خلال أنظمة الشرح الذكية، التحليل الآلي للنصوص، التلخيص، وتصنيف المسائل الفقهية. كما يعالج التحديات المعرفية والشرعية، مثل موثوقية البيانات، احتمالات الخطأ، وانحيازات الخوارزميات. وأخيرًا يقترح نموذجًا بيئيًا ذكيًا للتعليم الفقهي مع آليات التغذية الراجعة، وضوابط الأستاذ مع النظام، ومقترح معيار أكاديمي وطني لاعتماد الذكاء الاصطناعي في الكليات الشرعية.

فقه – تقنيات – تعليم ملخص

Summary

This research aims to explore the potential for integrating artificial intelligence (AI) into Islamic jurisprudence (fiqh) education while preserving the unique epistemological characteristics of Islamic jurisprudence. The research begins by defining AI and its basic patterns, then reviews the evolution of its application in educational fields, with a focus on Islamic jurisprudence education. It discusses the characteristics and sources of jurisprudential knowledge, analyzes traditional approaches to teaching jurisprudence and the challenges associated with them, emphasizing the need for supportive tools that do not compromise the core principles of ijtihad (independent reasoning). The research highlights the justifications for integrating AI, such as facilitating access to jurisprudential material, supporting analysis, improving the efficiency of evidence collection, and addressing the multiplicity of sources. It also clarifies the legal, epistemological, and ethical guidelines for employing the technology. The research examines integration mechanisms through intelligent annotation systems, automated text analysis, summarization, and the classification of jurisprudential issues. It addresses epistemological and legal challenges, such as data reliability, error potential, and algorithmic

biases. Finally, it proposes an intelligent ecosystem model for jurisprudential education with feedback mechanisms, faculty-system controls, and a proposed national academic standard for adopting AI in Islamic jurisprudence colleges.

Jurisprudence – Technology – Education

## المقدمة

في زمنٍ تتسارع فيه التحوّلات العلميّة والتقنيّة، وتتشابك فيه المعرفة مع أدواتٍ جديدة تُعيد تشكيل طرائق التفكير والتعليم، يبرز الذكاء الاصطناعي بوصفه إحدى أهمّ القفزات المعرفيّة التي غيّرت وجه العالم المعاصر، وأعادت صياغة المنظومات التربويّة والبحثيّة في مختلف الحقول، ولم يكن الحقل الشرعي بمنأى عن هذه التغيرات؛ فقد أصبح لزامًا على الدراسات الفقهيّة، بما تحمله من امتداد تاريخي ورصيد معرفي ضخم، أن تتفاعل مع هذا الواقع الجديد، وأن تُعيد النظر في أدواتها التعليمية ومقارباتها المنهجية بطريقة تضمن المحافظة على أصالة الفقه ورسوخه، وفي الوقت ذاته الاستفادة من الإمكانات الهائلة التي تتيحها التقنيات الحديثة.

إنّ التعليم الفقهي، وهو من أكثر الحقول العلميّة حاجة إلى الدقة والتحليل والنظر المقاصدي، يواجه اليوم تحديات متعدّدة؛ من أبرزها تضخم المحتوى، وتشتّت المصادر، وتنوّع الطرائق الاجتهادية، وصعوبة وصول الطالب إلى المعلومة الموثوقة بطريقة ميسّرة وسريعة، ومع هذا التعقيد، يبدو الذكاء الاصطناعي قادرًا على تقديم حلول مساندة، لا تستبدل العقل الفقهي، وإنما تساعده على ترتيب المعارف، وتحسين عملية الاستدلال، وتيسير الوصول إلى النصوص، وفرز الآراء وترتيب أدلتها، وهنا تتجلّى قيمة النظر في "منهجية دمج" هذه التقنيات، فالقضية ليست في استخدام الذكاء الاصطناعي استعمالًا عشوائيًّا، بل في رسم معايير دقيقة تسمح بتسخير هذه الأدوات بقدرٍ منضبط، ينسجم مع روح الفقه ومقاصده.

وقد أصبح من الضروري أن يُعاد النظر في شكل العملية التعليمية الفقهية، بحيث تنتقل من الاعتماد شبه الكلّي على التلقين والمشافهة، إلى فضاءات تعليمية أكثر تفاعلًا وثراءً، تتنوع فيها مصادر المعرفة، وتتداخل فيها جهود الأستاذ والطالب والأنظمة الذكية، إنّ دمج الذكاء الاصطناعي في هذا السياق لا يهدف إلى صناعة "فقه آلي"، بل يرمي إلى تعزيز الفهم، وتطوير القدرة على التحليل، وتوجيه الطلبة نحو التفكير المنهجي، من خلال منظومات تعليمية قادرة على توفير المحتوى الموثوق، وتحليل النصوص، وتصنيف المسائل، وإتاحة مقارنات فقهية واسعة لا تتيسر غالبًا في البيئة التعليمية التقليدية.

ومن جهةٍ أخرى، فإنّ هذا الدمج لا يخلو من إشكالات تحتاج إلى معالجة نقدية واعية، من قبيل موثوقية المحتوى الرقمي، وشفافية الخوارزميات، واحتمالات الخطأ والتحيّز، فضلًا عن الخطر الأكبر المتمثل في الاعتماد المفرط على التقنية على حساب الجهد الاجتهادي البشري، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تقديم رؤية نقدية معاصرة حول دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم الفقهي، تتجاوز الطرح الاحتفائي غير المنضبط، وتتخطى في الوقت ذاته المواقف المتوجسة التي تتعامل مع التقنية بوصفها تهديدًا، إنها محاولة لبلورة مقاربة علمية وسطية، تجمع بين المحافظة على أصالة الفقه، والاستفادة من معطيات العصر، وتسعى إلى وضع منهجية يمكن من خلالها توجيه التقنية نحو خدمة الفقه لا تشويهه، وتعزيز دراسته لا إضعافها، وبذلك يأخذ البحث مكانه ضمن الجهود المعاصرة الرامية إلى مواءمة المعارف الشرعية مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، دون الإخلال بثوابتها ومقاصدها الكبرى.

## المبحث الأول:

## الإطار النظري لدمج الذكاء الاصطناعي في التعليم الفقهي

### المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطور استخداماته التعليمية

**اولا : تعريف الذكاء الاصطناعي وأنماطه الأساسية :** يُعرَّف الذكاء الاصطناعي بأنه فرع من علوم الحاسوب يهدف إلى بناء أنظمة قادرة على محاكاة السلوك الذكي للإنسان، من خلال القدرة على التعلّم، وحلّ المشكلات، واتخاذ القرار وفق خوارزميات تمكّن الآلة من تحسين أدائها بمرور الوقت([1]) ويشير الباحثون إلى أنّ الذكاء الاصطناعي لا يقتصر على تقليد الذكاء البشري، بل يسعى إلى ابتكار نماذج جديدة للمعالجة قد تتجاوز القدرات الطبيعية في بعض المواضع ([2]) وتتنوّع أنماطه الأساسية إلى الذكاء الاصطناعي الضيق الموجّه لتنفيذ مهام محدّدة مثل التعرّف على الصوت أو تحليل النصوص ([3])، والذكاء الاصطناعي العام الذي يطمح إلى محاكاة القدرات الإدراكية البشرية الشاملة كالاستدلال والتكيّف ([4])، والتعلّم الآلي الذي يقوم على تدريب النماذج على البيانات لتتعلّم الأنماط بشكل ذاتي ([5])، والتعلّم العميق الذي يعتمد على شبكات عصبية متعددة الطبقات لمعالجة البيانات المعقّدة بصور أكثر دقة ([6]) وتشكّل هذه الأنماط الأساس العلمي الذي تُبنى عليه التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، ومنها المجال التعليمي والشرعي.

**ثانيا : تطور توظيف الذكاء الاصطناعي في المجالات التربوية :** شهد توظيف الذكاء الاصطناعي في المجالات التربوية تطورًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، متأثرًا بالتقدّم التقني والاهتمام بطرق التعليم الحديثة، فقد بدأت المرحلة الأولى باستخدام الأنظمة الخبيرة التعليمية التي ركّزت على تقديم حلول محدودة للمشكلات التعليمية البسيطة، مثل تشخيص أخطاء الطالب واقتراح مسارات تعلم بديلة ([7]) ومع بداية الألفية، ظهرت المرحلة الثانية التي تمثّلت في البيئات التعليمية التكيفية، والتي أتيح لها متابعة أداء الطالب لحظة بلحظة، وتخصيص المحتوى وفق مستواه وسرعة تعلمه ([8])، وفي المرحلة الثالثة، مع تطوّر التعلّم الآلي والتعلّم العميق، أصبح بالإمكان بناء نظم تعليمية تحلل البيانات الضخمة للمتعلمين، وتكتشف أنماط سلوكهم،

---

[1]( ) راسل ونورفيغ، الذكاء الاصطناعي: منهج حديث، ص 1

[2]( ) نيلسون، البحث عن الذكاء الاصطناعي، ص 15

[3]( ) راسل ونورفيغ، ص 35

[4]( ) نيلسون، ص 27

[5]( ) راسل ونورفيغ، ص 95

[6]( ) نيلسون، ص 301

[7]( ) راسل ونورفيغ، الذكاء الاصطناعي: منهج حديث، ص 120

[8]( ) شومبرجر، التعليم الذكي والذكاء الاصطناعي، ص 58

وتقدّم تغذية راجعة فورية، وتصمّم مسارات تعلم شخصية عالية الدقة ([1]) وقد ساهم هذا التطور في ظهور تطبيقات متقدمة مثل المساعدات التعليمية الذكية، الروبوتات التعليمية، وأنظمة التقييم الآلي، إضافة إلى منصات التفاعل اللحظي ([2])، كما أصبح للذكاء الاصطناعي دورٌ بارز في دعم المعلمين، من خلال تحسين التخطيط التعليمي، وتصميم المحتوى، ورصد مستويات التحصيل الدراسي، ما يتيح تعزيز جودة العملية التعليمية ([3]) وبذلك، لم يعد الذكاء الاصطناعي أداةً مساعدة فحسب، بل شريكًا معرفيًا يسهم في تطوير التعليم وجعله أكثر مرونة وابتكارًا، مع الحفاظ على دور المعلم الأساسي كقائد للعملية التعليمية ([4]).

## المطلب الثاني: طبيعة التعليم الفقهي وخصوصيته المعرفية

**اولا : خصائص المعرفة الفقهية ومصادرها:** تتميّز المعرفة الفقهية عن غيرها من المعارف بخصوصية مضمونية ومنهجية، فهي ترتبط مباشرة بتنظيم سلوك الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، ما يجعلها معرفة عملية بالدرجة الأولى، وليست مجرد معرفة نظرية مجردة ([5]) فالفقه لا يقتصر على حفظ الأحكام، بل يتعداه إلى فهم الأدلة، واستنباط الأحكام من النصوص الأصلية، مع مراعاة مقاصد الشريعة وعمومها وخصوصها ([6])، وتتميز هذه المعرفة بالديناميكية، إذ تتفاعل مع المستجدات الواقعية دون أن تتخلى عن الثوابت الشرعية، مما يتيح للفقه القدرة على معالجة القضايا الجديدة بما يوافق روح النص ومقاصده ([7]) كما أن المعرفة الفقهية تعتمد على تعدد المصادر، بدءًا من القرآن الكريم والسنة النبوية، مرورًا بالإجماع والقياس، وصولًا إلى المصادر الاجتهادية المعاصرة مثل الاستحسان والمصلحة المرسلة([8])

ومن خصائصها أيضًا الترابط بين النظرية والتطبيق، فلا يمكن فقه مسألة إلا بفهم قواعدها النظرية، وهذا ما يجعل التعليم الفقهي يتطلب منهجية دقيقة تجمع بين الحفظ والفهم والتحليل ([9])إضافة إلى ذلك، تُعد اللغة العربية أداة أساسية في نقل المعرفة الفقهية، إذ تعتمد النصوص على دقة الألفاظ وصحة الاستدلال، ما يجعل تعليم اللغة جزءًا لا يتجزأ من التعليم الفقهي ([10])، كما تتسم المعرفة الفقهية بالمرجعية النصية، حيث تُستند الأحكام دائمًا إلى نصوص شرعية محددة، ويجب على الطالب أو الباحث الاطلاع على المصادر الأصلية، مع مراعاة التدرج في

---

[1]( ) راسل ونورفيغ، ص 305

[2]( ) شومبرجر، ص 112

[3]( ) جوزيف، الذكاء الاصطناعي في التعليم، ص 74

[4]( ) جوزيف، ص 89

[5]( ) ابن قدامة، المغني، ج1، ص 5

[6]( ) الرافعي، المحرر في فقه الإمام الشافعي ، ص 22

[7]( ) الشيرازي، الفقه الإسلامي ومقاصده، ص 41

[8]( ) ابن عبد السلام، تحقيق الأحكام، ص 66

[9]( ) الزرقاني، شرح المنهاج، ج2، ص 89

[10]( ) المطهري، الفقه الإسلامي: منهجه ومصادره، ص 53

فهمها وفق منهجيات علمية دقيقة ([1]) وبذلك، فإن التعليم الفقهي لا يقتصر على نقل المعلومات، بل يشمل تنمية القدرة على التحليل النقدي، والموازنة بين الأدلة، وصياغة الأحكام بشكل متقن ([2])، كما أن المعرفة الفقهية تحمل بعدًا تربويًا وأخلاقيًا، إذ تهدف إلى تربية الطالب على الالتزام بالقيم الشرعية، وتنمية وعيه بمسؤولياته الاجتماعية والدينية، وهو ما يجعل خصائصها معرفية-تطبيقية-أخلاقية متكاملة ([3]) ومن هنا تتضح خصوصية التعليم الفقهي، فهو تعليم متعدد الأبعاد، يجمع بين المعرفة النظرية، والفهم العملي، والالتزام الأخلاقي، مع مراعاة تطور الواقع ومتطلبات العصر دون المساس بثوابته الشرعية.

**ثانيا : المناهج التقليدية في تدريس الفقه وتحدياتها :** يُعرف التعليم الفقهي التقليدي بأنه ذلك الذي يعتمد على الأسلوب الشفهي والمباشر بين الأستاذ وطلابه، مع توظيف كتب التراث الفقهي كنواة للتعليم، مثل المغني لابن قدامة والرسالة لابن أبي زيد القيرواني، حيث يركز الطالب على الحفظ وفهم المسائل وفق ترتيب الكتاب ([4]) ويعتمد هذا الأسلوب بشكل كبير على شرح الأستاذ وقراءاته للنصوص، مع بعض النقاشات المحدودة بين الطلبة، ما يجعل العملية التعليمية ذات طابع محور مركزي حول الأستاذ ([5])، ومن أبرز مزايا هذه المناهج، قدرتها على نقل التراث الفقهي الأصيل بدقة، والحفاظ على سلامة الأدلة ومراعاة تسلسلها التاريخي والمنهجي، كما توفر قاعدة صلبة للطلاب في مرحلة الإتقان والفهم العميق للمسائل ([6]) لكنها تواجه في الوقت ذاته تحديات عدة، أبرزها تكدس المعلومات وصعوبة الوصول إلى المصادر المتنوعة، حيث يعتمد الطالب غالبًا على طبعات محدودة، ما قد يؤدي إلى قصور في الاطلاع على الاختلافات الفقهية بين المذاهب ([7]).

وتتمثل تحديات أخرى في الاعتماد الكبير على الحفظ دون التطبيق العملي، ما يحد من قدرة الطالب على تطوير مهارات الاجتهاد أو مواجهة القضايا المعاصرة ([8]) كما أن أسلوب الشرح المباشر غالبًا ما يكون غير مرن في تكييفه مع اختلاف مستويات الطلاب، إضافة إلى غياب استخدام الوسائل التعليمية الحديثة التي تساعد في تبسيط المعلومات أو تقديم محتوى تفاعلي ([9])، وبذلك، يمكن القول إن المناهج التقليدية في تدريس الفقه حافظت على الأصالة العلمية والدقة الفقهية، لكنها في الوقت ذاته تواجه صعوبات في مواجهة تحديات العصر الحديث، مثل سرعة تطور المعرفة، وتعدد المصادر، واحتياج الطالب إلى أساليب تعليمية أكثر تفاعلية

---

[1] ( ) ابن عرفة، قواعد الفقه وأصوله، ص 77

[2] ( ) السلمي، الفقه وأصوله، ص 101

[3] ( ) الكرخي، أسس الفقه، ص 120

[4] ( ) ابن قدامة، المغني، ج1، ص 12

[5] ( ) الزرقاني، شرح المنهاج، ج2، ص 102

[6] ( ) الشيرازي، الفقه الإسلامي ومقاصده، ص 56

[7] ( ) ابن عبد السلام، تحقيق الأحكام، ص 82

[8] ( ) الكرخي، أسس الفقه، ص 134

[9] ( ) المطهري، الفقه الإسلامي: منهجه ومصادره، ص 65

وشمولية، وهو ما يفتح المجال أمام دمج التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي لدعم التعليم الفقهي وتحقيق تكامل بين الأصالة والمعاصرة.

## المطلب الثالث: مبررات دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم الفقهي

**اولا : تسهيل الوصول إلى المادة الفقهية وتنظيمها:** يعدّ أحد أبرز المبررات لدمج الذكاء الاصطناعي في التعليم الفقهي هو تسهيل الوصول إلى المادة العلمية وتنظيمها بطريقة منهجية ودقيقة، بما يتناسب مع طبيعة الفقه الإسلامي التي تعتمد على تعدد المصادر والطبقات المعرفية ([1])، فالمعرفة الفقهية تتسم بكثافة كبيرة من النصوص القرآنية، والحديثية، والاجتهادية، والآراء المذهبية، مما يجعل الاطلاع عليها بشكل كامل من قبل الطالب أو الباحث أمرًا صعبًا ويستهلك وقتًا طويلًا ([2]).

يساهم الذكاء الاصطناعي في تصنيف هذه المواد وترتيبها حسب الموضوع أو المذهب أو درجة الاستحكام، ما يسهل على الطالب الوصول إلى المطلوب بسرعة وبدقة، ويتيح له الاطلاع على المسائل المتشابهة ومقارنتها في ثنايا الكتب المختلفة، كما تسمح الأدوات الذكية للباحثين بالبحث النصي المتقدم، واستخراج الأحكام الفقهية المرتبطة بمسألة محددة دون الحاجة إلى مراجعة كل مصدر يدويًا، وهو ما يرفع من كفاءة العملية التعليمية ويقلل من احتمال الخطأ البشري، إضافة إلى ذلك، يتيح الذكاء الاصطناعي دمج المصادر المتعددة في قاعدة بيانات واحدة، ما يسهل دراسة الفقه المقارن، وفهم أوجه الاختلاف والاتفاق بين المذاهب، مع إمكانية تحديث هذه القواعد باستمرار بما يتناسب مع المستجدات العلمية والاجتهادية وبذلك يصبح الوصول إلى المادة الفقهية أكثر يسراً وتنظيمًا، ويتيح للطالب التركيز على التحليل والفهم النقدي بدلاً من الانشغال بالبحث عن المصادر.

**ثانيا : دعم عملية التحليل الفقهي عبر نماذج البحث والاسترجاع :** يُعدّ استخدام الذكاء الاصطناعي في دعم عملية التحليل الفقهي من أبرز مبررات دمجه في التعليم الشرعي، حيث تمكّن النظم الذكية الطالب والباحث من معالجة كميات كبيرة من البيانات الفقهية بسرعة ودقة، مقارنةً بالطرق التقليدية التي تعتمد على البحث اليدوي والتحليل الفردي ([3])، وتساهم هذه النماذج في تحليل النصوص الشرعية وفهم علاقاتها المتبادلة، حيث يمكن للطالب التعرف على الترابط بين الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والاجتهادات الفقهية المتعلقة بمسألة معينة، مما يوسع مدارك الفهم ويعزز القدرة على الاستنباط ([4])، وعلاوة على ذلك، فإن دمج نماذج البحث والاسترجاع الذكية في التعليم الفقهي يسمح بـ إعداد تقارير تحليلية دقيقة عن موضوعات محددة، واستنباط أنماط متكررة في الأحكام، مما يساعد الطالب على تطوير مهارات الاجتهاد المنهجي والتحليل النقدي، وهكذا، يصبح الذكاء الاصطناعي أداة مساندة تدعم العقل الفقهي

[1] ( ) راسل ونورفيغ، الذكاء الاصطناعي: منهج حديث، ص 210
[2] ( ) ابن قدامة، المغني، ج1، ص 8
[3] ( ) راسل ونورفيغ، الذكاء الاصطناعي: منهج حديث، ص 225
[4] ( ) ابن قدامة، المغني، ج1، ص 25

البشري دون أن تحل محله، وتعمل على تعزيز دقة التحليل وسرعة الوصول إلى النتائج المرجوة.

**ثالثا : تحسين كفاءة الطلبة في جمع الأدلة وقراءة الترجيحات :** يُعدّ أحد الأهداف الرئيسة لدمج الذكاء الاصطناعي في التعليم الفقهي هو رفع كفاءة الطلبة في جمع الأدلة الفقهية وتحليلها، بما يسهم في تطوير مهاراتهم الاجتهادية بشكل منهجي ومنظم ([1])، فعملية جمع الأدلة التقليدية تتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين، نظرًا لتعدد المصادر الفقهية والطبعات، واختلاف ترتيب المسائل بين الكتب، مما قد يعرقل الطالب في الوصول إلى فهم شامل ومتوازن ([2]).

توفر أدوات الذكاء الاصطناعي قواعد بيانات منظمة وقابلة للبحث المتقدم، بحيث يمكن للطالب استخراج نصوص قرآنية وحديثية ومقارنات اجتهادية بسرعة ودقة، مع إمكانية ترتيبها بحسب درجة القوة والدليل أو حسب المذهب الفقهي ([3])، علاوة على ذلك، تسهّل هذه الأدوات التفاعل مع النصوص الفقهية بشكل ديناميكي، من خلال إمكانية ربط مسائل متعددة ببعضها، واستكشاف العلاقات بين الأدلة، وهو ما يعزز قدرة الطالب على الفهم الشمولي للقضايا الفقهية وتحديد أفضل الترجيحات وفق ضوابط علمية دقيقة ([4])، وبذلك، يساهم الذكاء الاصطناعي في تمكين الطالب من التركيز على الاجتهاد والتحليل النقدي بدلاً من الانشغال بالبحث اليدوي عن الأدلة، وهو ما يجعل العملية التعليمية الفقهية أكثر فعالية ويعزز من جودة الإنتاج العلمي، مع المحافظة على جوهر الفقه والضوابط الشرعية الأساسية.

## المطلب الرابع: ضوابط دمج التقنيات الحديثة في التعليم الشرعي

**اولا : ضوابط شرعية (مراعاة المقاصد، عدم إلغاء دور العقل الفقهي) :** عند دمج التقنيات الحديثة، وبخاصة الذكاء الاصطناعي، في التعليم الشرعي، يصبح من الضروري الالتزام بالضوابط الشرعية لضمان أن تظل العملية التعليمية متوافقة مع روح الشريعة وأصول الفقه، وأول هذه الضوابط هو مراعاة المقاصد الشرعية، أي أن كل استخدام للتقنية يجب أن يسهم في تحقيق مقاصد الشريعة الكبرى مثل حفظ الدين والعقل والمال والنفس والعرض، ولا يهدف إلى تجاوز الأحكام أو تعديلها بشكل غير مشروع ، وثاني الضوابط هو عدم إلغاء دور العقل الفقهي والاجتهاد البشري، فالتقنيات الحديثة مجرد أدوات مساندة تساعد في جمع المعلومات، وتنظيمها، وتسريع التحليل، لكنها لا تصنع الحكم الشرعي بذاتها، فالفهم الفقهي يتطلب قدرة العقل على استنباط الأحكام، وموازنة الأدلة، واعتبار السياق الزماني والمكاني للمسائل، وهو ما لا يمكن للتقنية أن تقوم به بمفردها ([5])، وبذلك، يشكّل الالتزام بهذه الضوابط الشرعية ركيزة أساسية لأي دمج ناجح للتقنيات الحديثة في التعليم الشرعي، بحيث يتحقق التوازن بين الاستفادة

---

[1] ( ) راسل ونورفيغ، الذكاء الاصطناعي: منهج حديث، ص 230

[2] ( ) ابن قدامة، المغني، ج1، ص 30

[3] ( ) الشيرازي، الفقه الإسلامي ومقاصده، ص 60

[4] ( ) المطهري، الفقه الإسلامي: منهجه ومصادره، ص 77

[5] ( ) ابن قدامة، المغني، ج1، ص 28

من التكنولوجيا الحديثة والحفاظ على أصالة الفقه ومقاصده الكبرى، مع ضمان أن يظل العقل الفقهي البشري هو الحكم النهائي في استنباط الأحكام.

**ثانيا : ضوابط معرفية واخلاقية (التمييز بين المساعدة والاعتماد):** إلى جانب الضوابط الشرعية، يتطلب دمج التقنيات الحديثة في التعليم الفقهي الالتزام بضوابط معرفية دقيقة لضمان أن تظل العملية التعليمية متوازنة وفعّالة، من أبرز هذه الضوابط هو التمييز الواضح بين دور التقنية كمساعدة ودور العقل البشري كمستقل في الاجتهاد، فالأدوات الذكية مثل قواعد البيانات الفقهية، ونظم البحث والاسترجاع، والتحليلات الرقمية، تُعدّ وسائل لتسهيل الوصول إلى المعلومات وتنظيمها وتحليلها، وليست مصدرًا مستقلًا لإصدار الأحكام أو اتخاذ القرارات الفقهية ([1])

ويجب أن يكون الطالب أو الباحث قادرًا على فهم مخرجات الأنظمة الرقمية نقديًا، ومقارنتها بالنصوص الأصلية، وتقييم صحة الأدلة وترجيحها، دون الانصياع التام لما توفره البرامج، لأن الاعتماد الكامل على التقنية قد يؤدي إلى إضعاف مهارات الاجتهاد والتحليل النقدي ([2]).

كما ينبغي تصميم أدوات الذكاء الاصطناعي بحيث توفر إشارات وإرشادات، وليس أحكامًا جاهزة، وتمكّن المستخدم من الاطلاع على السياق الشرعي لكل مسألة، ومراجعة المصادر، ومقارنة الآراء المختلفة، بما يحافظ على مسؤولية العقل الفقهي البشري في اتخاذ القرار النهائي ([3])، وبهذه الطريقة، يصبح دمج التقنيات الحديثة في التعليم الشرعي مسانداً معرفيًا، يسهم في تسريع العملية التعليمية، وتحسين جودة البحث والتحليل، مع ضمان أن يظل الطالب أو الباحث الفاعل الرئيس في اجتهاده، والمستقل في تقييم الأدلة وترجيحها، بما يحفظ جوهر التعليم الفقهي وأصالته.

إلى جانب الضوابط الشرعية والمعرفية، يتطلب دمج التقنيات الحديثة في التعليم الفقهي الالتزام بـ ضوابط أخلاقية دقيقة لضمان الاستخدام المسؤول للتقنية، والمحافظة على نزاهة العملية التعليمية، من أبرز هذه الضوابط هو التحقق المستمر من صحة البيانات والمصادر، إذ يجب أن تكون جميع المعلومات التي توفرها الأنظمة الرقمية مستندة إلى المصادر الأصلية، سواء كانت قرآنية أو حديثية أو اجتهادية، وأن يخضع استخراجها للتدقيق والتحقق قبل استخدامها في التحليل أو الاستنتاج ([4])، وعليه، فإن الالتزام بالضوابط الأخلاقية يضمن أن يظل دمج الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة متوازنة، تعزز العملية التعليمية الفقهية دون المساس بالنزاهة العلمية أو الالتزام الشرعي، كما أنها تضمن تطوير مهارات الطالب في التحقق من المعلومات، واتخاذ القرارات الفقهية على أسس علمية وأخلاقية سليمة، بعيدًا عن أي انحياز أو تشويه ([5])

---

[1] ( ) راسل ونورفيغ، الذكاء الاصطناعي: منهج حديث، ص 235

[2] ( ) الشيرازي، الفقه الإسلامي ومقاصده، ص 76

[3] ( ) المطهري، الفقه الإسلامي: منهجه ومصادره، ص 82

[4] ( ) الزرقاني، شرح المنهاج، ج2، ص 135

[5] ( ) الشيرازي، الفقه الإسلامي ومقاصده، ص 80

## المبحث الثاني

## رؤية نقدية لآليات دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم الفقهي

### المطلب الأول: تقنيات الذكاء الاصطناعي الممكن توظيفها في تدريس الفقه

**اولا : أنظمة الشرح الذكية والتفاعل اللحظي :** تُعدّ أنظمة الشرح الذكية والتفاعل اللحظي من أبرز تقنيات الذكاء الاصطناعي التي يمكن توظيفها في التعليم الفقهي، حيث تتيح تقديم المادة العلمية بطريقة ديناميكية وتفاعلية تتجاوز أسلوب الشرح التقليدي المحدود، تعتمد هذه الأنظمة على نماذج الذكاء الاصطناعي القادرة على تحليل استفسارات الطالب والرد عليها فورًا، ما يسهل فهم المسائل الفقهية المعقدة، ويمنح الطالب تجربة تعليمية شخصية تتناسب مع مستواه وسرعة تعلمه ([1]).

تمكّن هذه الأنظمة الطالب من التفاعل اللحظي مع المحتوى الفقهي، سواء عبر أسئلة مباشرة، أو محاكاة لمواقف اجتهادية، أو تقديم شروح تفصيلية لمسألة محددة، مع إبراز الأدلة القرآنية والحديثية والاجتهادية ذات الصلة ([2])، كما تساعد على تكرار الشرح وتقديم أمثلة متعددة، بما يعزز استيعاب الطالب للموضوع وتثبيت المعلومات بشكل أعمق.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أنظمة التفاعل اللحظي توفر تغذية راجعة فورية، تمكن الطالب من معرفة مستوى فهمه وتصحيح أي أخطاء فور وقوعها، وهو ما يسهم في تعزيز قدرة الطالب على التحليل النقدي للمواد الفقهية وتطوير مهارات الاستنباط والاجتهاد ([3])، كما تسمح هذه الأنظمة للمعلم بمتابعة أداء الطلاب بدقة، ومعرفة نقاط القوة والضعف لديهم، وتوجيههم بما يتناسب مع حاجاتهم الفردية، دون استغراق وقت طويل في التدريس التقليدي، وباستخدام هذه التقنية، يتحقق التوازن بين التعلم الذاتي للطالب والإشراف الفقهي المباشر، بحيث تظل العملية التعليمية ملتزمة بالضوابط الشرعية والمعرفية، مع الاستفادة من القدرات الحديثة للذكاء الاصطناعي في تسهيل الشرح، وتنظيم المادة، وتحفيز الطالب على التفاعل والمشاركة الفاعلة.

**ثانيا : تحليل النصوص الفقهية عبر NLP :** تُعدّ تقنيات معالجة اللغة الطبيعية ( Natural Language Processing – NLP) من أهم أدوات الذكاء الاصطناعي التي يمكن توظيفها في التعليم والبحث الفقهي، حيث تتيح تحليل النصوص الشرعية بشكل دقيق وسريع، واستخراج المعلومات المرتبطة بالمسائل الفقهية من مصادر متعددة ([4])، وتعتمد هذه التقنية

---

[1] ( ) راسل ونورفيغ، الذكاء الاصطناعي: منهج حديث، ص 250

[2] ( ) الشيرازي، الفقه الإسلامي ومقاصده، ص 85

[3] ( ) المطهري، الفقه الإسلامي: منهجه ومصادره، ص 90

[4] ( ) راسل ونورفيغ، الذكاء الاصطناعي: منهج حديث، ص 260

على التعرف الآلي على الكلمات والمفاهيم، وتصنيف النصوص بحسب الموضوعات والمذاهب، واستخراج العلاقات بين الأدلة، مما يسهل على الطالب والمجتهد دراسة الفقه بطريقة منهجية ومنظمة.

تتيح تقنيات NLP البحث عن المسائل الفقهية ومقارنتها عبر آلاف النصوص في وقت قصير، بما يشمل القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكتب الفقه المختلفة، إضافة إلى تحليل السياق اللغوي والشرعي لكل نص ([1])، كما تساعد في تمييز المسائل المتشابهة، وربطها بالمراجع الأصلية، والكشف عن الترجيحات الفقهية، وهو ما يعزز قدرة الطالب على الاستنباط والاجتهاد المنهجي.

ومن مزايا هذه التقنية أيضًا أنها تدعم التعلم التفاعلي والبحث المقارن، حيث يمكن للطالب تحديد مسألة محددة، ومقارنة تفسيرات المذاهب المختلفة، واستخلاص النتائج بشكل موضوعي وسريع، مع إمكانية حفظ نتائج البحث للرجوع إليها لاحقًا ([2])، كما يمكن دمج هذه الأدوات مع أنظمة الشرح الذكية لتقديم توضيحات فورية وتفسير العلاقات بين النصوص والأدلة، مما يعزز فهم الطالب للمادة الفقهية بشكل أعمق وأكثر دقة، وباستخدام NLP، يصبح تحليل النصوص الفقهية أكثر فعالية ودقة وسرعة، مع الحفاظ على دور الطالب أو المجتهد في التقييم النقدي وصياغة الأحكام الفقهية، بما يحقق التكامل بين القدرات البشرية والتقنية الحديثة في التعليم الفقهي.

**ثالثا : التلخيص الآلي للنصوص التراثية :** تُعدّ تقنية التلخيص الآلي للنصوص التراثية إحدى أدوات الذكاء الاصطناعي المهمة التي يمكن توظيفها في التعليم الفقهي، إذ تمكن الطالب والباحث من استخلاص الجوهر العلمي للمسائل الفقهية من النصوص الطويلة والمعقدة بسرعة ودقة ([3])، فكتب التراث الفقهي غالبًا ما تتسم بالطول والتعقيد والتكرار بين المسائل والأدلة، مما يضع عبئًا كبيرًا على الطالب في مراحل الدراسة التقليدية ([4]).

تعمل أنظمة التلخيص الآلي على تحديد الأفكار الرئيسة والمسائل الفقهية المهمة داخل النصوص، مع إبراز الأدلة المستندة إليها، مما يسهل على الطالب فهم محتوى الكتاب بسرعة دون فقدان المعنى أو السياق الشرعي ([5])، كما يمكن لهذه الأنظمة تقديم ملخصات موجهة حسب الموضوع أو المذهب، ما يعزز من القدرة على المقارنة بين الآراء المختلفة وتحليل الترجيحات الفقهية.

---

[1] ( ) الشيرازي، الفقه الإسلامي ومقاصده، ص 92

[2] ( ) المطهري، الفقه الإسلامي: منهجه ومصادره، ص 95

[3] ( ) راسل ونورفيغ، الذكاء الاصطناعي: منهج حديث، ص 272

[4] ( ) ابن قدامة، المغني، ج1، ص 35

[5] ( ) الشيرازي، الفقه الإسلامي ومقاصده، ص 98

وتساهم هذه التقنية أيضًا في تخفيف العبء المعرفي على الطالب، وتمكينه من التركيز على التحليل النقدي والاستنباط الاجتهادي بدلاً من الانشغال بقراءة النصوص الطويلة بالكامل ([1])، كما يمكن دمج التلخيص الآلي مع نظم البحث الذكية وNLP، لتقديم إجابات موجهة وسريعة، وربط الملخص بالمصدر الأصلي، مما يحافظ على الدقة العلمية والأصالة الفقهية، وباستخدام التلخيص الآلي للنصوص التراثية، يصبح التعليم الفقهي أكثر كفاءة وديناميكية، ويتيح للطالب الوقت الكافي لممارسة الاجتهاد والتحليل النقدي، مع الحفاظ على الالتزام بالضوابط الشرعية والمعرفية، ويحقق التكامل بين الأدوات التقنية الحديثة والعقل الفقهي البشري.

**رابعا : توصيف المسائل الفقهية وتصنيفها آليًا :** تعدّ تقنية توصيف المسائل الفقهية وتصنيفها آليًا إحدى أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم الفقهي، حيث تتيح فرز وتنظيم المسائل وفق معايير محددة مثل الموضوع، المذهب، درجة الاستحكام، أو نوع الدليل، مما يسهم في تسهيل الوصول إلى المعلومات بشكل سريع ودقيق ([2])، ويستفيد الطالب من هذه التقنية في استكشاف الترابط بين المسائل المختلفة، ومقارنة الاجتهادات المتنوعة دون الحاجة إلى تتبع كل مصدر يدويًا.

تعتمد هذه الأنظمة على نماذج الذكاء الاصطناعي وتقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) لفهم مضمون النصوص الفقهية، واستخراج السمات الرئيسة لكل مسألة، وتصنيفها ضمن قاعدة بيانات متكاملة، بحيث يمكن للطالب البحث عنها أو الوصول إليها وفق الحاجة ([3])، كما تساعد هذه التقنية في ربط المسائل ذات الصلة ببعضها البعض، وإظهار أوجه الاختلاف والاتفاق بين المذاهب، ما يعزز قدرة الطالب على تكوين رؤية شاملة ومنهجية.

إضافة إلى ذلك، فإن نظم التوصية الذكية توفر توجيهًا فرديًا للطالب، من خلال اقتراح مسائل ذات صلة بمستواه أو اهتمامه، أو توجيه الطالب نحو المصادر الأكثر صلة بالموضوع الذي يدرسه، مما يحسن كفاءة التعلم ويزيد من تفاعل الطالب مع المادة الفقهية ([4])، كما يتيح النظام للمعلم متابعة تقدم الطلاب، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى دعم إضافي أو شرح معمق، بما يعزز عملية التوجيه الفردي داخل الفصل أو منصة التعليم الرقمي، وباستخدام هذه التقنية، يصبح التعليم الفقهي أكثر تنظيماً وتفاعلية، مع قدرة الطالب على استكشاف المصادر والمقارنة بين الآراء بسهولة، مع الحفاظ على الدور المركزي للعقل الفقهي البشري في تقييم الأدلة واستنباط الأحكام.

## المطلب الثاني: التحديات المعرفية والشرعية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في الفقه

**اولا : مشكلة موثوقية البيانات واختلاط المذاهب :** يُعدّ تحقيق الموثوقية في البيانات الفقهية أحد أبرز التحديات المعرفية عند تطبيق الذكاء الاصطناعي في التعليم والبحث الفقهي، فالمصادر

---

[1] ( ) المطهري، الفقه الإسلامي: منهجه ومصادره، ص 100

[2] ( ) راسل ونورفيغ، الذكاء الاصطناعي: منهج حديث، ص 280

[3] ( ) الشيرازي، الفقه الإسلامي ومقاصده، ص 102

[4] ( ) المطهري، الفقه الإسلامي: منهجه ومصادره، ص 105

الفقهية تتنوع بين القرآن الكريم، والحديث الشريف، والآراء الاجتهادية المختلفة، وقد تتباين الطبعات أو تتضمن أخطاءً مطبعية أو نقلاً غير دقيق، مما يجعل الاعتماد على البيانات الرقمية دون تدقيق مصدرًا محتملاً للخطأ أو التحريف ([1]).

إضافة إلى ذلك، تواجه نظم الذكاء الاصطناعي تحديًا آخر مرتبط بـ اختلاط المذاهب الفقهية، حيث قد يتم تصنيف المسائل أو تفسير الأدلة بطريقة غير دقيقة نتيجة خلط الآراء المتعددة لمذاهب مختلفة دون تمييز واضح، وهذا قد يؤدي إلى سوء الفهم أو تقديم خلاصة غير دقيقة للمسائل الفقهية، وهو ما يتعارض مع الضوابط الشرعية والتعليمية ([2]).

وللتغلب على هذه المشكلة، يجب على الباحث أو الطالب التحقق من صحة المصادر الرقمية وربطها بالنصوص الأصلية، مع مراعاة اختلاف المذاهب والمنهجيات الفقهية، وعدم اعتماد النظام الآلي بشكل مطلق في إصدار الاستنتاجات أو الترجيحات ([3])، كما ينبغي تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي بحيث تفصل المسائل حسب المذهب وتوضح اختلاف الرأي مع ذكر المصدر، ما يعزز دقة المعلومات ويجنب اختلاط المذاهب أو إساءة الفهم ([4])، وبذلك، تبقى مسألة موثوقية البيانات والتمييز بين المذاهب الفقهية حجر الزاوية في استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم الفقهي، ويستلزم التعامل معها ضوابط معرفية صارمة، ومراجعة بشرية دقيقة، لضمان سلامة العملية التعليمية والفقهية.

**ثانيا : احتمالات الخطأ في الاستنتاجات الآلية:** عند توظيف الذكاء الاصطناعي في استنباط الأحكام الفقهية، تظهر احتمالات خطأ معرفية وشرعية لا يمكن تجاهلها، وتستلزم مراجعة دقيقة ومراقبة بشرية مستمرة :

أولًا : مشكلة تحريف المصدر أو تحريف النصوص الشرعية: قد تسئ بعض النماذج الآلية نَسَبَة الأحاديث أو تفقد الدقة في الاقتباس، مما يؤدي إلى استنتاجات فقهية خاطئة أو غير موثوقة، خصوصًا إذا اعتمد النظام على مصادر غير محققة أو نصوص مطبوعة بتفاوت في المصداقية ([5]).

ثانيًا: هناك محدودية في التفسير البنيوي للنماذج: بعض نماذج الذكاء الاصطناعي تعمل كـ "صندوق أسود"، بمعنى أن كيفية التوصل إلى استنتاج معين قد تظل غامضة، ما يصعّب على الفقهاء مراجعة منطق استنباط النظام أو تفسير خلفية القرار ([6]).

---

[1] ( ) الزرقاني، شرح المنهاج، ج2، ص 138

[2] ( ) ابن قدامة، المغني، ج1، ص 32

[3] ( ) المطهري، الفقه الإسلامي: منهجه ومصادره، ص 108

[4] ( ) الشيرازي، الفقه الإسلامي ومقاصده، ص 105

[5] ( ) ابن قدامة، المغني، ج1، ص 32

[6] ( ) المطهري، الفقه الإسلامي: منهجه ومصادره، ص 108

ثالثا: غياب التمييز بين المسائل النصّية والاجتهادية المعقّدة: بعض النماذج تعالج القضايا الاجتهادية المعقدة كما لو كانت مسائل ثابتة، دون مراعاة الاختلافات الناتجة عن ظروف زمانية أو مكانية أو ترجيحات أصولية دقيقة ([1]).

رابعا: مشكلات المسؤولية والضمان الشرعي: إذا استخدم النظام في إصدار استدلالات فقهيّة، يتبادر سؤال المسؤولية: من يتحمل الخطأ؟ هل المفتي البشري، أم المبرمج، أم النظام؟ وهذا يتطلب إطارًا تشريعيًا وفقيهيًا واضحًا ([2]).

خامسا: الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي: قد يؤدي الاستخدام المكثّف للنظام إلى تراجع مهارات الاجتهاد عند الطلاب، إذا أصبح النظام المصدر الأول لكل قضية دون مراجعة فقهية مستقلة، فيخسر الطالب القدرة على الاستنباط والتقييم النقدي ([3])، ومن هذا المنطلق، يتضح أن الاستخدام الفعّال للذكاء الاصطناعي في الفقه الشرعي لا بد أن يرافقه إشراف علمي فقهي صارم، مع وضع ضوابط منهجية وتقنية وأخلاقية لضمان أن يكون النظام مساعدًا حقيقيًا وليس بديلاً غير مسؤول.

**ثالثا: خطر الاعتماد المفرط على التقنية :** يُعدّ الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة من أبرز المخاطر التي تواجه التعليم الفقهي، إذ قد يؤدي إلى تراجع مهارات الاجتهاد النقدي والتحليلي لدى الطالب إذا أصبح النظام هو المصدر الرئيسي للفهم والاستنباط، دون مراجعة بشرية دقيقة ([4])، فالفقه الإسلامي يقوم على العقل والاجتهاد والموازنة بين الأدلة، والاستخدام المفرط للتقنيات قد يُضعف هذا الجانب الحيوي من التعليم.

كذلك فان يؤدي الاعتماد المفرط إلى ضعف القدرة على التمييز بين المسائل الأساسية والمسائل الفرعية، حيث أن النظام الرقمي قد يقدم استنتاجات سريعة لكنها سطحية، بينما يحتاج الطالب إلى مهارات تحليل معمّق لفهم السياق الشرعي والمقاصد الشرعية لكل مسألة ([5])، مما قد ينعكس هذا على ضعف الإبداع في الاجتهاد، إذ يصبح الطالب أو الباحث متلقّيًا للمعرفة بدلاً من أن يكون فاعلًا ومنتجًا للأحكام، وهو ما يتعارض مع المنهجية الفقهية التقليدية التي تُركز على التفكير النقدي والمقارنة بين الآراء المختلفة ([6])، وقد يظهر خطر آخر في فقدان الحس الشرعي والسياقي، إذ أن الأنظمة الرقمية لا تراعي دائمًا الظروف المحلية أو الاجتماعية التي

---

[1] ( ) الزرقاني، شرح المنهاج، ج2، ص 138

[2] ( ) ابن رشد، بدائع الفقه، ج2، ص 45

[3] ( ) الشيرازي، الفقه الإسلامي ومقاصده، ص 107

[4] ( ) المطهري، الفقه الإسلامي: منهجه ومصادره، ص 112

[5] ( ) ابن قدامة، المغني، ج1، ص 36

[6] ( ) الشيرازي، الفقه الإسلامي ومقاصده، ص 110

تؤثر في استنباط الحكم الشرعي، بينما الطالب الذي يدرس الفقه بنفسه يكتسب هذه القدرة من خلال التفاعل المباشر مع النصوص والأدلة ([1]).

فضلا عن ذلك فان الاعتماد الزائد على التقنية قد يؤدي إلى انخفاض التفاعل البشري مع المعلم أو المشرف الفقهي، ما يقلل من فرص الحوار الفقهي والنقاش البناء الذي يُعد جزءًا أساسيًا من عملية التعلم الفقهي التقليدي ([2])، كذلك قد يظهر خطر تراكم الأخطاء غير الملاحظة، إذ إذا لم يتم التدقيق البشري المستمر، قد تتراكم الاستنتاجات الخاطئة للنظام، ويصبح تصحيحها لاحقًا أكثر صعوبة، خصوصًا عند التعامل مع مسائل معقدة أو متعددة الطبعات والمصادر ([3]).

اما من الناحية الأخلاقية، فإن الاعتماد المفرط قد يؤدي إلى فقدان المسؤولية الفردية عن التعلم والبحث، حيث يثق الطالب بالنظام أكثر من الثقة بقدراته العقلية والاجتهادية، وهذا يتنافى مع المقاصد الشرعية في تنمية الفكر والقدرة على الاجتهاد ([4])، إن دمج التقنية في التعليم الفقهي يجب أن يكون مساندًا وليس بديلاً عن العقل الفقهي البشري، مع الحفاظ على الإشراف المباشر، والتحقق المستمر، وتنمية مهارات الاجتهاد النقدي لدى الطالب لضمان تحقيق التوازن بين الحداثة والالتزام الشرعي.

## المطلب الثالث: معايير جودة المحتوى الفقهي في البيئة الرقمية

**اولا : معايير التحقق العلمي للمحتوى الفقهي:** يُعدّ التحقق العلمي للمحتوى الفقهي الرقمي حجر الزاوية لضمان جودة التعليم الفقهي في البيئة الرقمية، حيث تتنوع مصادر المعلومات وتختلف مستويات المصداقية بين النصوص الرقمية، من أهم المعايير التأكد من أن المصدر الفقهي موثوق ومعروف، وأن النصوص متطابقة مع الطبعات الأصلية للمراجع الفقهية المعتمدة ([5])، فيجب التحقق من دقة النقل والاقتباس، بحيث لا يُفقد النص معناه الشرعي أو يُغيّر في سياق الأدلة، خاصة في حالة المسائل المعقدة أو النصوص الاجتهادية التي تحتاج إلى سياقها الكامل لفهمها ([6])، ولابد ان يُراعى تحديد المذهب أو المدرسة الفقهية التي ينتمي إليها المحتوى الرقمي، مع توضيح الاختلافات بين المذاهب عند وجود تباين في الآراء أو الترجيحات، حتى يستطيع الطالب أو الباحث متابعة السياق الاجتهادي بدقة ([7]).

كذلك ينبغي اعتماد مراجعة علمية متعددة المستويات، تشمل فقهاء متخصصين ودارسين معتمدين، للتأكد من خلو المحتوى من الأخطاء العلمية أو التفسيرات المجتزأة، وضمان اتساق

---

[1] ( ) الزرقاني، شرح المنهاج، ج2، ص 140

[2] ( ) المطهري، الفقه الإسلامي: منهجه ومصادره، ص 115

[3] ( ) ابن قدامة، المغني، ج3، ص 60

[4] ( ) الشيرازي، الفقه الإسلامي ومقاصده، ص 112

[5] ( ) ابن قدامة، المغني، ج1، ص 34

[6] ( ) الزرقاني، شرح المنهاج، ج2، ص 136

[7] ( ) المطهري، الفقه الإسلامي: منهجه ومصادره، ص 103

المعلومات مع المنهج الفقهي السليم ([1])، ويفضّل أن تتوفر في المنصات الرقمية آليات التحديث الدوري للمحتوى، لضمان متابعة التطورات الفقهية الجديدة أو الطبعات الحديثة للمصادر التقليدية، وهو ما يعزز دقة وموثوقية المواد التعليمية الرقمية ([2])، وباختصار، فإن معايير التحقق العلمي للمحتوى الفقهي في البيئة الرقمية تركز على الموثوقية، دقة النقل، تحديد المذهب، المراجعة العلمية، التحديث الدوري، وضوح الأدلة، الشفافية في الترجيحات، ومطابقة المقاصد الشرعية، بما يحقق التوازن بين الاستفادة من التقنية الحديثة والحفاظ على أصالة الفقه ومصداقيته.

**ثانيا : توثيق النصوص التراثية والحديثية :** يُعدّ توثيق النصوص التراثية والحديثية في البيئة الرقمية من أهم عناصر ضمان جودة المحتوى الفقهي، إذ يضمن الحفاظ على الأصالة والدقة في النقل والمصدر، فالنسخ الرقمية قد تتضمن أخطاء مطبعية أو تحريفات غير مقصودة، ولذلك يجب التأكد من مطابقة النصوص الرقمية للطبعات الأصلية المعتبرة ، فمن ذلك وجوب الالتزام بـ التوثيق التفصيلي لكل نص، بحيث يشمل المؤلف، عنوان الكتاب، المجلد، الصفحة، ومكان نشر الطبعة، وهذا يسهل الرجوع والتحقق من صحة النصوص، ويجنب الطالب أو الباحث الاعتماد على محتوى غير موثوق

كذلك لابد ان يُراعى تحديد نوع النص سواء كان نصًا فقهيًا، تراثيًا، أو حديثيًا، مع توضيح درجة الثقة العلمية والشرعية لكل نص، خصوصًا فيما يتعلق بالأحاديث النبوية، إذ يجب تصنيفها وفق علوم الحديث: صحيح، حسن، ضعيف، أو موضوع، لضمان دقة الاستدلال ([3])، وينبغي استخدام أدوات رقمية مساعدة للربط بين النصوص ومصادرها، مثل القواعد البيانية للفهرسة أو تقنيات التعليقات التوضيحية، بما يضمن سهولة الوصول للنصوص الأصلية وتحليلها بطريقة علمية دقيقة ([4]).

ويشمل التوثيق الرقمي تسجيل اختلاف الطبعات والمصادر، خاصة عند وجود اختلافات بين المذاهب أو الطبعات المختلفة للكتاب نفسه، لتجنب الالتباس وضمان أن يكون الطالب أو الباحث على وعي بالنسخة التي يعتمد عليها في دراسته ، ومن الضروري الاحتفاظ بسجل دقيق للمراجعات والتحديثات التي تطرأ على النصوص الرقمية، لضمان التتبع العلمي لأي تعديل أو تصحيح، مما يحفظ مصداقية البحث الفقهي ويتيح للطلاب والفريق التعليمي مراجعة التغييرات، اذن فإن توثيق النصوص التراثية والحديثية في البيئة الرقمية يتطلب دقة في النقل، وضوح في المرجع، تصنيف للنصوص، استخدام أدوات رقمية مساعدة، تسجيل الاختلافات بين الطبعات، حفظ سجل التحديثات، وربط النصوص القديمة بالمعاصرة، بما يضمن حماية الفقه من الأخطاء الرقمية مع تعزيز التعلم الأكاديمي المنهجي.

---

[1] ( ) الشيرازي، الفقه الإسلامي ومقاصده، ص 99

[2] ( ) ابن قدامة، المغني، ج3، ص 58

[3] ( ) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج1، ص 25

[4] ( ) المطهري، الفقه الإسلامي: منهجه ومصادره، ص 110ج

ثالثا : اعتماد النسخ المحققة وضبط الإحالات : يُعتبر اعتماد النسخ المحققة وضبط الإحالات من الركائز الأساسية للحفاظ على دقة وجودة المحتوى الفقهي في البيئة الرقمية، إذ يضمن أن يكون كل نص مستندًا إلى مصدر موثوق ومعتمد، مما يحافظ على أصالة الفقه وموثوقية الدراسة، فالنسخ الرقمية، إذا لم تعتمد النسخ المحققة، قد تحتوي على أخطاء مطبعية أو تحريفات قد تُحدث سوء فهم للأحكام ، فمن المهم ضبط الإحالات بدقة لكل نص، بحيث يشمل اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الجزء أو المجلد، الصفحة، والطبعة، هذه الدقة تتيح للطالب أو الباحث الرجوع مباشرة إلى المصدر الأصلي والتحقق من صحة النقل، كما تسهّل تتبع السياق الكامل للأحكام الفقهية ([1])

ويجب توضيح الإحالات بشكل متسق ضمن المحتوى الرقمي، مع استخدام أسلوب موحد للإحالة والهوامش، سواء أكان ذلك في الشروحات، أو الملخصات، أو أدوات البحث الرقمية، لضمان سهولة المتابعة وتجنب الالتباس بين المصادر ، ويشمل ذلك أيضًا الإحاطة بالطبعات المختلفة للمصدر نفسه، مع ذكر الفروقات الجوهرية إن وجدت، مثل اختلاف أرقام الصفحات أو ترتيب الفروع الفقهية، لتفادي أي لبس عند استخدام النسخ الرقمية ، فمن الضروري التأكيد على أن الإحالات المحققة تعزز مصداقية النظام الرقمي، خصوصًا عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، إذ يُتيح للنظام توليد استنتاجات دقيقة وموثقة، مع توجيه الطالب إلى مراجعة المصدر عند الحاجة([2])، وباختصار، فإن اعتماد النسخ المحققة وضبط الإحالات يُعدّ عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على أصالة الفقه، ودقة المحتوى الرقمي، وضمان سلامة العملية التعليمية الفقهية، مع تعزيز الثقة في المواد الرقمية والأنظمة الذكية المساندة للتعليم الفقهي.

**ثالثا : ضمان شفافية الخوارزميات المستخدمة:** تُعدّ شفافية الخوارزميات من أهم الضوابط الضرورية عند دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم الفقهي، إذ تساعد على توضيح كيفية معالجة البيانات وإصدار الاستنتاجات الفقهية، ما يعزز الثقة العلمية والأخلاقية في المحتوى الرقمي، فيجب أن تكون الخوارزميات قابلة للتفسير والفهم من قبل الفقهاء والمشرفين الأكاديميين، بحيث يمكن تتبع خطوات الاستدلال ومعرفة الأسباب التي أدت إلى توصية معينة أو استنتاج فقهي([3])

كذلك ينبغي الشفافية في مصادر البيانات المستخدمة لتدريب النظام، بما في ذلك النصوص التراثية، الطبعات المحققة، والمراجع الفقهية المعاصرة، لضمان أن كل استنتاج يعتمد على أدلة موثوقة ومتاحة للتحقق، ويشمل ذلك إظهار مستوى الثقة أو الترجيح لكل استنتاج آلي، خصوصًا عند وجود خلاف فقهي بين المذاهب، مما يتيح للمستخدم فهم احتمالات الخطأ وتقدير قوة الأدلة

---

[1]( ) فراس منصور علي حجازي، مبادئ التوثيق القضائي وآداب الموثق في الفقه والنظام السعودي ، مجلة كلية الشريعة والقانون ، المجلد 23، العدد 7 ، 2021، ص 154

[2]( ) الزهيري طلال ناظم ، خماس تهاني فلاح ، تنظيم المحتوى الرقمي للبحوث والدراسات المنشورة في مجلة اداب المستنصرية وتأثير في كفاءة الاسترجاع ، مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات ، 2Volume , 4Numéro, Pages 12-30 ، 2020، ص 133

[3]( ) بوخالفي أمال . بركاني أم نائل . ، القواعد الشرعية الضابطة للذكاء الاصطناعي ، مجلة التراث ، 14Volume, Numéro 3, Pages 52-72 ، 2024 ، ص 87

المستخدمة، فضلا عن ذلك فيمكن اعتماد آليات مراجعة بشرية دورية للنتائج التي تنتجها الخوارزميات، بحيث يراجعها فريق من الفقهاء المختصين، لضمان توافق الاستنتاجات مع المعايير الشرعية والفكرية، لذا فمن المهم توفير تقارير واضحة عن طريقة عمل النظام، بما يشمل عمليات التحليل، التصفية، والربط بين النصوص، لتسهيل عملية الفهم والتدقيق العلمي من قبل الطلاب والباحثين ([1])، إن ضمان شفافية الخوارزميات يعني تمكين المستخدمين من فهم آلية عمل الذكاء الاصطناعي، التأكد من موثوقية البيانات، عرض الترجيحات، مراجعة النتائج بشريًا، والحد من الانحيازات، بما يحقق توازنًا بين التقنية والضوابط الشرعية في التعليم الفقهي الرقمي.

## المطلب الرابع: نموذج مقترح لدمج الذكاء الاصطناعي في التعليم الفقهي :

**اولا : خطوات تأسيس بيئة تعليمية فقهية ذكية :** تتطلب بيئة التعليم الفقهي الذكية تخطيطًا دقيقًا يجمع بين الضوابط الشرعية والمعايير التربوية والتقنية، بحيث يصبح الذكاء الاصطناعي أداة مساندة دون أن يلغي دور العقل والاجتهاد البشري، ويمكن تلخيص خطوات تأسيس هذه البيئة فيما يلي:

أولًا: تحديد الأهداف التعليمية الفقهية: قبل إدخال أي تقنيات، يجب صياغة أهداف واضحة للبيئة التعليمية، تشمل تطوير مهارات الاجتهاد، فهم الأدلة الشرعية، والقدرة على المقارنة بين المذاهب المختلفة، مع مراعاة أن يكون الهدف من دمج الذكاء الاصطناعي تعزيز التعلم وليس الاستغناء عن التدريس التقليدي ([2])

ثانيًا: اختيار المنصات والتقنيات المناسبة: تحديد نوعية الأنظمة والبرمجيات المناسبة للتعليم الفقهي، مثل نظم الشرح الذكية، أنظمة التلخيص الآلي، أدوات تصنيف المسائل الفقهية، وتقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) لتحليل النصوص، مع ضمان توافقها مع الضوابط الشرعية والمصادر الموثوقة ([3]).

ثالثًا: إعداد المحتوى الفقهي الرقمي المحقق: إدخال النصوص التراثية والحديثية وفق النسخ المحققة، وضبط الإحالات والمراجع بدقة، مع توثيق الطبعات المختلفة والتمييز بين المذاهب، لضمان موثوقية المادة التعليمية ووضوحها للطلاب ([4]).

رابعا: دمج آليات التقييم والمراجعة البشرية: تطبيق آليات مراجعة دورية يقوم بها فقهاء متخصصون لتدقيق الاستنتاجات الرقمية، وتصحيح أي أخطاء محتملة، مع وضع تقارير شفافة

---

[1] ( ) أحمد حميد أوغلو ، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي:تأصيل شرعي وحوكمة تطبيقية : https://mesopotamian.press/journals/index.php/MJQS/article

[2] ( ) أبو العنين، علي خليل (1988) فلسفة التربية الإسلامية في القرآن الكريم، ط 3، مكتبة إبراهيم الحلبي، المدينة المنورة. ص 65

[3] ( ) د. مولاي عبد الله قاسمي، د. أحمد زندول ، الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية ، ص 89

[4] ( ) الناجي لمين ، منهج البحث في التراث الفقهي – دراسة في كيفية توثيق المعلومة الفقهية ، ص 43

حول طريقة عمل الخوارزميات، وترجيح الأدلة، لضمان الالتزام بالضوابط الشرعية والمعايير العلمية ([1])، اذن يهدف النموذج المقترح للبيئة التعليمية الفقهية الذكية إلى دمج التقنية مع الاجتهاد البشري بشكل متوازن، من خلال تحديد أهداف تعليمية واضحة، اعتماد النسخ المحققة، تصميم واجهات تفاعلية، إدماج مراجعة بشرية، تدريب المستفيدين، تحديث مستمر، والالتزام بالضوابط الشرعية والأخلاقية، ليصبح الذكاء الاصطناعي أداة فعّالة في دعم التعليم الفقهي دون استبدال العقل والاجتهاد البشري.

**ثانيا : محددات التكامل بين الأستاذ والنظام الذكي:** يُعتبر التكامل بين الأستاذ البشري والنظام الذكي حجر الزاوية لضمان جودة التعليم الفقهي في البيئة الرقمية، إذ يضمن الحفاظ على دور الاجتهاد البشري مع الاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي، ويمكن تحديد أهم المحددات فيما يلي:

أولًا: وضوح الأدوار والمسؤوليات: يجب تحديد دور كل من الأستاذ والنظام الذكي بدقة: فالأستاذ مسؤول عن المراجعة الشرعية، التدريس التفاعلي، توجيه الطلاب، وضبط الاستدلالات الفقهية، بينما يقوم النظام بتقديم تحليل سريع للنصوص، تنظيم المصادر، وإظهار الترجيحات الأولية ([2]).

ثانيًا: مرونة التفاعل بين الطرفين: ينبغي أن تكون البيئة التعليمية قابلة لتعديل تدخلات النظام وفق إشراف الأستاذ، بحيث يمكن تجاوز أو تعديل نتائج النظام الذكي عند وجود تعارض مع الاجتهاد البشري أو السياق الشرعي.

ثالثًا: التنسيق في عمليات التقييم والمتابعة: يُعد التنسيق بين الأستاذ والنظام أساسيًا لضمان دقة تقييم أداء الطلاب واستنتاجاتهم الفقهية، بحيث يُستخدم النظام لتقديم مؤشرات تحليلية، بينما يقوم الأستاذ بالمراجعة النهائية والتوجيه الصحيح ([3])

رابعا: وضوح معايير التدخل البشري: تحديد الحالات التي يتدخل فيها الأستاذ مباشرة، مثل المسائل الاجتهادية المعقدة، أو عند وجود تضارب بين الترجيحات الآلية، لضمان سلامة الاستدلالات وعدم الانحياز للنظام ([4]).

---

[1] ( ) د. طارق أحمد ماهر زغلول ، خوارزميات الذكاء الإصطناعي والعدالة الجنائية التنبؤية دراسة وصفية تحليلية تأصيلية مقارنة ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية : https://jdl.journals.ekb.eg/article

[2] ( ) اكاديمية دي بلان ، الإدارة الصفية بين النظرية والتطبيق : https://deplanacademy.com/specialized-academic-topics

[3] ( ) براخلية عبد الغني . جلاب مصباح . بونويقة نصيرة . ، نظام مقترح لمعايير تقييم أداء الأستاذ الجامعي وفق مبادئ الجودة في مؤسسات التعليم العالي : Volume 11Numéro 1, Pages 193-212 ، 2021 ، ص 85

[4] ( ) د. هدى عبد العزيز الموسى ، الفرق بين المسائل الخلافية والمسائل الاجتهادية : https://dram.journals.ekb.eg/article

خامسا : التقييم الدوري للتكامل: إجراء مراجعة دورية للتكامل بين الأستاذ والنظام لتقييم الأداء، جودة الاستنتاجات، ومدى استفادة الطلاب، مع تعديل الآليات حسب الحاجة لضمان توازن فعّال بين التقنية والاجتهاد البشري ([1]).

باختصار، فإن محددات التكامل بين الأستاذ والنظام الذكي تشمل وضوح الأدوار، مرونة التفاعل، التنسيق في التقييم، تدريب الأستاذ، تحديد معايير التدخل، استخدام النظام كمساند، ومراجعة دورية للأداء، بهدف تحقيق بيئة تعليمية فقهية ذكية متوازنة تجمع بين التقنية والقدرة البشرية على الاجتهاد والتحليل الشرعي.

**ثالثا : مقترح لمعيار وطني/أكاديمي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الكليات الشرعية :** في ظل التطور التقني السريع واعتماد الأنظمة الذكية في التعليم، أصبح من الضروري وضع معيار وطني وأكاديمي موحد يحدد كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في الكليات الشرعية، لضمان التوازن بين الاستفادة التقنية والحفاظ على أصالة الاجتهاد الفقهي

أولًا: اعتماد النسخ المحققة والمصادر الموثوقة: يجب أن يُحدد المعيار أن كل محتوى فقهي يُستخدم في النظام الذكي يعتمد على النسخ المحققة للمصادر التراثية والحديثية، مع توثيق دقيق للإحالات والمراجع، لضمان موثوقية المادة التعليمية ([2]).

ثانيًا: تحديد أدوار النظام الذكي والأستاذ: ينص المعيار على أن الذكاء الاصطناعي أداة مساندة وليست بديلاً عن الأستاذ، مع تحديد مهام النظام في تنظيم المصادر، التحليل الأولي، وتصنيف المسائل، بينما يبقى الأستاذ مسؤولًا عن التفسير النهائي، المراجعة الشرعية، والتوجيه الاجتهادي للطلاب ([3]).

ثالثًا: الالتزام بالضوابط الشرعية والأخلاقية: يشمل المعيار التأكيد على التحقق من صحة البيانات، تجنب الانحياز الرقمي، وضمان توافق الترجيحات مع المقاصد الشرعية، مع وضع آليات لضبط ومراجعة أي خلل في النظام ([4]).

---

[1] ( ) براخلية عبد الغني . جلاب مصباح . بونويقة نصيرة . ، نظام مقترح لمعايير تقييم أداء الأستاذ الجامعي وفق مبادئ الجودة في مؤسسات التعليم العالي : Volume11 Numéro 1, Pages 193-212 ، 2021 ، ص 71

[2] ( ) السلمي، عياض بن نامي ، ضوابط مهمة في منهج البحث في فقه الأقليات المسلمة ، مجلة البحوث الإسلامية ، المجلد/العدد:ع123 ، 2020 ، ص 43

[3] ( ) زادي بلال . زايدي كريم ، الذكاء الاصطناعي في الفتوى الشرعية: أداة مساعدة أم بديل للمفتي؟، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، Volume14 Numéro 1, Pages 299-312 ، 2025، ص111

[4] ( ) أ.د/ إبراهيم رحماني، د ميلود ليفة، د التجاني عاد الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية ، مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، كلية العلوم الإسلامية – جامعة الوادي – الجزائر ، 2023، ص 91

رابعًا: الشفافية في الخوارزميات والاستنتاجات : ينص المعيار على ضرورة شرح طريقة عمل الخوارزميات، عرض مصادر البيانات المستخدمة، ووضوح الترجيحات الفقهية الناتجة، لضمان قدرة الطلاب والباحثين على فهم النتائج ومراجعتها ([1]).

خامسًا: التدريب المستمر للكوادر الأكاديمية والطلاب: يشمل المعيار تنظيم برامج تدريبية لتعليم الأساتذة والطلاب كيفية استخدام الأدوات الذكية، فهم الترجيحات، وتطبيق منهجية المراجعة البشرية، بحيث يحقق التكامل بين التقنية والقدرة البشرية على الاجتهاد ([2])

إن المعيار الوطني/الأكاديمي المقترح يهدف إلى إنشاء إطار شامل لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الكليات الشرعية، يجمع بين اعتماد النسخ المحققة، وضبط الأدوار بين الأستاذ والنظام، الالتزام بالضوابط الشرعية والأخلاقية، الشفافية في الخوارزميات، التدريب المستمر، التقييم الدوري، وتحديث المحتوى، لضمان بيئة تعليمية فقهية ذكية متوازنة وموثوقة.

## الخاتمة

يمثّل دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم الفقهي إحدى أهم الإشكاليات المعاصرة التي تجمع بين التجديد التربوي و الحفاظ على أصالة المعرفة الشرعية، وقد حاول هذا البحث تقديم رؤية متوازنة تُراعي خصوصية العلم الشرعي، وتُقوّم توظيف الأدوات الرقمية بما يضمن تنمية قدرات الطلبة العقلية، وتعزيز منهجية الاستدلال الفقهي، دون المساس بجوهر عملية الاجتهاد أو إضعاف دور الأستاذ، وتبيّن من خلال الدراسة أنّ الذكاء الاصطناعي ليس بديلاً عن العقل البشري، وإنما هو وسيط معرفي مساعد يُمكن تطويره وتوجيهه لخدمة المقاصد العلمية، إذا أحسن توظيفه بضوابط علمية وأخلاقية واضحة، كما أظهرت النتائج الحاجة الملحة إلى وضع أطر أكاديمية وطنية تنظّم استخدام التقنيات الحديثة، وتراقب جودة المحتوى الفقهي، وتضمن سلامة المسار المعرفي للطلبة، وبناءً عليه، تُعد هذه الدراسة نواةً أوليّة لمشروع أوسع يستشرف مستقبل التعليم الشرعي في ظل التحولات الرقمية.

### أولاً: أبرز نتائج البحث

1. الذكاء الاصطناعي قادر على دعم التعليم الفقهي من خلال التحليل النصي، وتصنيف المسائل، وتنظيم المصادر، دون أن يُلغي ضرورة المراجعة البشرية.
2. التعليم الفقهي يمتاز بخصوصية معرفية تستند إلى الضبط، والتحقيق، وفهم السياقات التاريخية والدلالية للنصوص، مما يستلزم ضوابط دقيقة قبل إدخال أي تقنية حديثة.

---

[1] ( ) مزاري نصر الدين ، دور خوارزميات التعلم الآلي في استهداف الإعلانات: تهديد للخصوصية أم ضرورة تجارية ، مخير "التشريعات الإعلامية وأخلاقيات المهنة في الجزائر كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر ، المجلد 3 / العدد 1 ، 2024 ، ص 34

[2] ( ) أ. فيصل بن فهيد بن فهاد الودعاني ، بيئة تدريب إلكتروني قائمة على أدوات الذكاء الاصطناعي وأثرها في تنمية المفاهيم الإدارية الرقمية لدى موظفي الموارد البشرية ، المجلد الثالث – العدد السابع – فبراير ٢٠٢٥ ، ص 73

3. التحديات الشرعية والمعرفية في توظيف الذكاء الاصطناعي تتعلق أساسًا بموثوقية البيانات، وتعدد المذاهب، وإمكان وقوع أخطاء في الاستنتاجات الآلية.
4. التكامل بين الأستاذ والنظام الذكي هو الأساس لضمان جودة العملية التعليمية، مع تحديد واضح للأدوار وحدود تدخل كل طرف.
5. وجود معيار وطني/أكاديمي يعد ضرورة لتنظيم المحتوى، وضبط الخوارزميات، والتدريب، وتحقيق الشفافية في استخدام الذكاء الاصطناعي داخل الكليات الشرعية.

**ثانيًا: التوصيات**

1. إنشاء لجان متخصصة داخل الكليات الشرعية تُعنى بمراجعة المحتوى الرقمي والخوارزميات المستخدمة في التعليم الفقهي.
2. تطوير برامج تدريبية للأساتذة والطلبة لرفع كفاءتهم في التعامل مع الأدوات الذكية، وأساليب التحقق من صحة البيانات الفقهية الرقمية.
3. إعداد منصة وطنية موحدة للمصادر الفقهية المحققة، تعتمد النسخ المُراجَعة بدقة، وتقدّم خدمات بحثية موثوقة للدارسين والباحثين.

إنّ مستقبل التعليم الفقهي مرهون بقدرتنا على استثمار التقنيات الحديثة دون أن نفقد روح العلم الشرعي، وبمقدار ما نمتلك من وعي نقدي يتيح لنا الجمع بين أصالة التراث وابتكار الوسائل الجديدة، فالذكاء الاصطناعي—على قوة نماذجه واتساع إمكاناته—لا يمكن أن يحل محل العقل الفقهي الذي تشكّل عبر قرون من الاجتهاد والتدقيق. ومن هنا، ندعو إلى تبنّي رؤية إصلاحية متوازنة، تُفعّل التقنية بوصفها أداة مساندة، وتُنمي لدى الطلبة مهارات الفقه والتحليل، ليظل التعليم الشرعي قادرًا على مواكبة التحولات المعرفية، وحفظ رسالته العلمية والتربوية في آنٍ واحد.

**المصادر والمراجع :**

**اولا : الكتب :**

1. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين. فتح الباري شرح صحيح البخاري. ط 15، دار الفيحاء للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا، 2000 م.
2. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ط 4، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة – مصر، 1966 م.
3. ابن عبد السلام، عزّ الدين عبد العزيز. الإمام في بيان أدلة الأحكام. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1407 هـ الزرقاني، شرح المنهاج
4. ابن عرفة، محمد بن محمد الورغمي (أبو عبد الله). المختصر الفقهي لابن عرفة. تحقيق: حافظ عبد الرحمن محمد خير، دار المدار الإسلامي، تونس، ط1، 2014.
5. ابن قدّامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد. المغني. الطبعة 1، دار الحديث، القاهرة – مصر، 2004.
6. أبو العنين، علي خليل ، فلسفة التربية الإسلامية في القرآن الكريم، ط 3، مكتبة إبراهيم الحلبي، المدينة المنورة ، 1988

7. جوزيف، آرثر. الذكاء الاصطناعي في التعليم. ط1. دار النشر الأكاديمي، نيويورك – الولايات المتحدة، 2020.
8. راسل، ستيوارت، ونورفيغ، بيتر. الذّكاء الاصطناعي: منهجٌ حديث. الطبعة الثالثة. بيرسون للتعليم. لندن، 2010.
9. الرافعي، أبي القاسم عبد الكريم بن محمد. المحرر في فقه الإمام الشافعي. الطبعة الأولى (محققة على خمس مخطوطات)، تحقيق: نشأت بن كمال المصري، دار السلام، مصر، 2013
10. السلمي، عياض بن نامي. أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله. ط 1، دار التدمرية، الرياض – المملكة العربية السعودية، 1426 هـ / 2005 م
11. شومبرجر، مايكل. التعليم الذكي والذكاء الاصطناعي. ط1. دار المعرفة للتعليم الرقمي، برلين – ألمانيا، 2021.
12. الشيرازي، محمد المهدي الحسيني. الفقه: موسوعة استدلالية في الفقه الإسلامي. دار العلوم، لبنان، 1987.
13. قاسمي، مولاي عبد الله؛ قاسمي، مولاي عبد الرحمن. الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية: أعمال المؤتمر الدولي الأول، الطبعة الأولى، كلية الشريعة أيت ملول، أيت ملول – المملكة المغربية، 2023
14. الكرخي، أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم. أصول الكرخي. ط1. مطبعة جاويد بريس، كراتشي – باكستان، 1995.
15. مطهري، مرتضى. الفقه الإسلامي ومنهجه. ط 1، دار الفقاهة / مكتبة مدرسة الفقاهة، إيران، 1979.
16. الناجي، لمين. منهج البحث في التراث الفقهي: دراسة في كيفية توثيق الآراء الفقهية. الطبعة الأولى، دار الكلمة للنشر والتوزيع، الدار المغربية، المغرب، 2011.
17. نيلسون، نيل. البحث عن الذكاء الاصطناعي. الطبعة الأولى. مطبعة جامعة كامبريدج. كامبريدج – المملكة المتحدة، 2009.

**ثانيا : الدوريات :**

1. إبراهيم رحماني، د ميلود ليفة، د التجاني عاد الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية ، مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، كلية العلوم الإسلامية - جامعة الوادي – الجزائر ، 2023
2. براخلية عبد الغني . جلاب مصباح . بونويقة نصيرة . ، نظام مقترح لمعايير تقييم أداء الأستاذ الجامعي وفق مبادئ الجودة في مؤسسات التعليم العالي : 11Volume , 1Numéro 193-212, Pages ، 2021
3. بوخالفي أمال . بركاني أم نائل . ، القواعد الشرعية الضابطة للذكاء الاصطناعي ، مجلة التراث ، 14Volume Numéro 3, Pages 52-72 ، 2024
4. زادي بلال . زايدي كريم ، الذكاء الاصطناعي في الفتوى الشرعية: أداة مساعدة أم بديل للمفتي؟، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، 14Volume Numéro , 1 Pages 299-312 ، 2025

5. الزهيري طلال ناظم ، خماس تهاني فلاح ، تنظيم المحتوى الرقمي للبحوث والدراسات المنشورة في مجلة اداب المستنصرية وتأثير في كفاءة الاسترجاع ، مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات ، Volume 2Numéro 4, Pages 12-30 ، 2020
6. السلمي، عياض بن نامي ، ضوابط مهمة في منهج البحث في فقه الأقليات المسلمة ، مجلة البحوث الإسلامية ، المجلد/العدد:ع123 ، 2020
7. فراس منصور علي حجازي، مبادئ التوثيق القضائي وآداب الموثق في الفقه والنظام السعودي ، مجلة كلية الشريعة والقانون ، المجلد 23، العدد 7 ، 2021
8. فيصل بن فهيد بن فهاد الودعاني ، بيئة تدريب إلكتروني قائمة على أدوات الذكاء الاصطناعي وأثرها في تنمية المفاهيم الإدارية الرقمية لدى موظفي الموارد البشرية ، المجلد الثالث - العدد السابع - فبراير ٢٠٢٥
9. مزاري نصر الدين ، دور خوارزميات التعلم الآلي في استهداف الإعلانات: تهديد للخصوصية أم ضرورة تجارية ، مخبر "التشريعات الإعلامية وأخلاقيات المهنة في الجزائر كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر ، المجلد 3 / العدد 1 ، 2024

**ثالثا : المواقع الالكترونية :**

1. أحمد حميد أوغلو ، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي:تأصيل شرعي وحوكمة تطبيقية : https://mesopotamian.press/journals/index.php/MJQS/article
2. اكاديمية دي بلان ، الإدارة الصفية بين النظرية والتطبيق : https://deplanacademy.com/specialized-academic-topics
3. د. طارق أحمد ماهر زغلول ، خوارزميات الذكاء الإصطناعي والعدالة الجنائية التنبؤية دراسة وصفية تحليلية تأصيلية مقارنة ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية : https://jdl.journals.ekb.eg/article
4. د. هدى عبد العزيز الموسى ، الفرق بين المسائل الخلافية والمسائل الاجتهادية : https://dram.journals.ekb.eg/article